العوائل الميسانية تحتج لعدم توزيع حليب الأطفال ضمن الحصة التموينية

ميسان / محمد الحمراني

الكثير من اهالي محافظة ميسان احتج على الطريقة التي تقوم بها دائرة تجارة العمارة بتوزيع الحصة التموينية وخاصة بعد ان اعلنت دائرة تجارة ميسان عدم وصول حصة حليب الاطفال لشهر ايار.

(المدى) تعرفت على ردود افعال المواطنين بهذا الخصوص فالتقت بعضهم.

وقال المواطن محمد حميد: لااعلم لماذا في كل شهر تتأخر دائرة تجارة ميسان في توزيع احدى المواد الغذائية واقولها صراحة اننا ككبار نتحمل هذا التاخير ولكن ما ذنب الاطفال الرضع حتى لاتاتي حصتهم من الحليب حيث من المفترض ان توزع حصص اضافية للاطفال وليس ان يحرموا من غذائهم.

وقالت المواطنة شيماء سمير: انا لدي طفل يعتمد اعتماداً رئيسياً على حليب الحصة التموينية ولااعرف لماذا لم يوزع الحليب لهذا الشهر لقد ابلغنا الوكيل وقال (هذا الشهر ماكو حليب) ونحن نقول ما ذنب الاطفال لنحملهم ما يجري من ارهاب وفوضى في عمل الدوائر الحكومية.

أما السيد جاسم شذر فقال: مع بدء اعلان عدم وجود الحليب في الحصة ارتفعت اسعارالحليب في السوق السوداء وبدأ التجار باخذ كميات كبيرة من الحليب المتوفرة في الاسواق الى بغداد لبيعها باسعار اكبر .وانا اطالب السلطات الامنية بمنع كل من يسعى لبيع حليب الاطفال في السوق السوداء اونقله الى بغداد ومحاسبته.

وتقول السيدة ايمان خالد: نحن من العوائل الفقيرة التي تعتمد على الحصة التموينية بكل شيء وخاصة حليب الاطفال وانا حائرة كيف بامكاني توفير حليب الاطفال لابنتي الصغيرة وانا لاامتلك نقوداً لشراء حليب تجاري؟!

وكيل المواد الغذائية جاسم خلف قال: لم نستلم هذا الشهر مادة الحليب مع مفرادت الحصة التموينية ولم نعرف الاسباب، احدهم يقول لم تصل الى المخازن واخر يقول الباخرة لم تصل والناس تطالبنا بحليب لاطفالها ونحن محتارون ولانجد اجوبة لأسئلتهم.

دائرة تجارة العمارة مطالبة بالاجابة على اسئلة المواطنين والسعي لتقليل المصاعب وتوفير حليب الاطفال لان ذلك يقلل من كاهل المواطن العراقي في هذه الظروف المعيشية المعقدة.

كشوفات بيئية لعدد من المواقع الصناعية والصحية

بغداد / المدى

قامت لجان الرقابة على المصادر الصناعية في دائرة بيئة بغداد باجراء كشوفات موقعية لعدد من المواقع الصناعية وذلك من اجل الوقوف على المحددات البئية واتخاذ الاجراءات اللازمة.

ذكر ذلك مصدر في وزارة البيئة واضاف: تمت زيارة موقع الدفاع المدني في جانب الرصافة لمتابعة البراميل المطمورة في منطقة الزهور الحسينية وكشف موقعي لمعمل بابل حيث طالبتهم بتوفير المتطلبات البيئية والمياه الصناعية.

كما تم سحب عدة نماذج من المياه وماء الاسالة لفحص الكدرة وقياس تركيز الكلور الحر المتبقي فيها وقد شملت عدداً من مشاريع الماء وقياس الدفائن العالقة.

وقد قامت لجان ادارة المخلفات الصلبة باجراء زيارات الى عدداً من المستشفيات ومواقع تجميع النفايات منها مستشفى الزهراء الاهلي وكان غير ملتزم بالتعليمات البيئية واخرى الى مستشفى الحارثية الاهلي وتبين عدم التزامه بالتعليمات، اما مستشفى الشفاء الاهلي والكرخ الاهلي فقد التزما بالتعليمات البيئية.

ومن جانب آخر نفذ كادر مديرية بيئة صلاح الدين عدداً من الزيارات الميدانية الى المشاريع والمجمعات المائية في المحافظة ولوحظ خلال الزيارة وجود سلبيات كثيرة تؤدي الى تعطيل تجهيز المواطنين بماء صالح للشرب ولم تتم الصيانة الدورية فيها بشكل منتظم من قبل الفنيين والمشغلين العاملين.

وتم خلال الزيارة التأكيد على العاملين بضرورة القيام بواجبهم المطلوب بشكل دقيق والتركيز على تجهيز المواطنين بمياه صالحة للشرب من خلال اضافة الكلور والشب وتنظيف احواض الترسيب والترشيح والتعقيم بشكل دوري.

كما تمت زيارة عدد من المستشفيات ومنها مستشفى تكريت التعليمي ومستشفى دجلة للتاهيل الطبي ومستشفى صلاح الدين العام حيث لاحظت عددا من السلبيات في مستشفى تكريت التعليمي وخصوصاً تصريف مياه الصرف الصحي بدون معالجة الى مجاري تكريت وهذا مخالف للتعليمات البيئية، وكذلك عدم فرز النفايات الطبية عن الاعتيادية وعدم استخدام اكياس نايلون سوداء لجمع النفايات الاعتيادية والطبية.

٥٤٤ فرقة للتلقيح ضد شلل الأطفال في الناصرية

ذي قار / المدى

باشرت ٥٤٤ فرقة طبية وصحية في محافظة ذي قار بالجولة الثانية من حملة التلقيحات ضد شلل الاطفال التي ستستمر إلى ١٨ من ايار الجاري لتلقيح ٢٦٦٥٥١ طفلا في عموم المحافظة.

وقال الدكتور عبد الرضا عبد حاتم الركابي مدير قسم الرعاية الصحية الاولية لـ (المدى): تمت تهيئة ٣٩ فرقة ثابتة و٣٠٨ فرق راجلة و١٩٧ فرقة آلية وتوزيعها على جميع مناطق المحافظة وذلك لتلقيح ٢٦٦٥٥١ طفلا دون سن الخامسة كما تمت تهيئة ٣٠٠ الف جرعة من لقاح شلل الاطفال لانجاح الحملة التي ستستمر خمسة ايام.

شمول أسماء غير مستحقة برواتب شبكة الرعاية في الديوانية

الديوانية / المدى

اعترض المهندس (احمد الغزي) رئيس المجلس المحلي لمنطقة الصدر الأولى في الديوانية على اسماء غير مستحقة تم تسجيلها من قبل مجلس المحافظة والمجلس البلدي في شبكة الحماية الاجتماعية.

وقال المهندس احمد الغزي رئيس المجلس المحلي لمنطقة الصدر الأولى: ان قانون شبكة الحماية الاجتماعية هو من اختصاص المجالس المحلية لتقييم المواطنين المستحقين وبقرار من مجلس المحافظة، واضاف: ان المجلس البلدي لقضاء الديوانية اصدر قراراً بتشكيل لجنة مهمتها تصفية وفرز المعاملات المرفوعة الى دائرة الرعاية الاجتماعية ومطالبة اعضاء المجالس المحلية بمراجعة الدائرة المذكورة ، وأوضح أنه، بعد مراجعة اعضاء المجالس المحلية لأسماء المشمولين المسجلين في الشبكة من قبل مجلس المحافظة والمجلس البلدي، وجدنا الكثير من الاسماء المعروفة في المحافظة غير مستحقة ، ومن الظلم ان تسجل في الشبكة وتصادر حقوق الألف المستحقين المشمولين بقانون الشبكة ، مضيفاً ان دائرة الرعاية الاجتماعية تتعامل مع اعضاء المجالس المحلية وفق قيود وخطوط حمراء ، حيث لا يتم السماح لاعضاء المجالس المحلية بالدخول الى الدائرة لمراجعة الموظفين المختصين لغرض اطلاعهم على معاملات المستحقين ، اضافة الى ان المواطن عند مراجعته المجلس البلدي يتعاملون معه بطريقة لا تليق به ، وطالب الغزي بتشكيل لجنة واعلان الاسماء الصادرة من مجلس المحافظة والمجلس البلدي في القائمة المتفرقة لانها تضم اسماء غير مستحقة .

يوم عراقي

لماذا لا تستخدم دوائر الدولة منتوجنا الوطني ؟

طارق الجبوري

اعلن مدير عام شركة البتروكيمياويات قبل ايام عن اضطرارهم إلى ايقاف عمل الخطوط الانتاجية للشركة بسبب عدم وجود منافذ تسويقية لمنتجاتهم وتكدسها في المخازن ومن ضمنها مادة الكلور. وامتناع دوائر الدولة بما فيها اسالة الماء عن استخدام وشراء منتجاتهم الوطنية.

ومن المفارقات التي تدعو الى الالم والسخرية في آن معاً ان مؤسسات الدولة التي تحتاج الى مادة الكلور تلجأ الى استيراد احتياجاتها من هذه المادة وغيرها وتدفع ملايين الدولارات التي نحن بامس الحاجة اليها، وتشح بنظرها بشكل متعمد عن استخدام المنتوج الوطني الذي اثبت كفاءته ومطابقته للمواصفات العالمية. كما بات معروفاً ان اغلب ما يستورد حالياً رديء ومن مناشئ اثبتت التجربة اعتمادها على صفقات مشبوهة كان من جرائها غزو اسواقنا بضائع رديئة النوعية.

لقد اشرنا وفي اكثر من مناسبة إلى ان سياسة الباب المفتوح امام دخول البضائع خاطئة وانعكست سلباً على مجمل القطاع الصناعي الذي يحتاج الى دعم كبير للنهوض به ليكون رافداً في اقتصادنا الوطني، كما اشر الاتحاد العام للصناعات العراقي وعدد من المختصين مخاطر استمرار مثل هذه السياسة وضرورة اتباع سياسة تحمي منتوجنا الوطني ولكن ما من مجيب.

ان قدرة اي شركة صناعية من شركات القطاع العام على مواصلة الانتاج وفي مثل هذه الظروف التي يمر بها بلدنا، مفخرة وانجاز كبير يدلل على حرص ملاكها وتفانيهم من اجل ابقاء حملة الانتاج مستمرة بعد ان تعرضت اغلبها لعمليات الدمار والتخريب، وتجميد ارصدتها التي هي من حق منتسبيها.. وكان يفترض بالدولة ان تدعم مثل هذه الشركات من خلال الزام دوائر الدولة بعدم استيراد اي مادة من الخارج يمكن انتاجها محلياً.

> ونعتقد انه قد آن الاوان لتفعيل بعض القراءات حفاظاً على الحق العام ومنها قانون التجاوز على الممتلكات العامة والتعليمات التي تمنع الاستيراد من الخارج وغيرها من القوانين التي تخدم الصالح العام.

علماً ان مثل هذا القانون كان موجوداً ومعمولاً به في السنوات السابقة ولكن يبدو ان العمل جمد به كغيره من القراءات والقوانين التي اوقف العمل بها وسببت الكثير من التجاوز على حقوق وممتلكات الدولة.

ونعتقد انه قد آن الاوان لتفعيل بعض القراءات حفاظاً على الحق العام ومنها قانون التجاوز على الممتلكات العامة والتعليمات التي تمنع الاستيراد من الخارج وغيرها من القوانين التي تخدم الصالح العام.

ولا نظن اننا بحاجة الى تذكير المختصين من المستشارين في دوائر الدولة، ان مثل هذا القرار سيعيد الامل لمنتسبي شركة البتروكيمياويات وغيرها ويمدهم بطاقات مضاعفة لزيادة الانتاج وتحسين نوعيته، كما انه سيوفر عملات صعبة للبلد والاهم من كل ذلك انه سيعزز ثقة المواطن بمنتوجه الوطني وهي خطوة مهمة.

لقد كنا نتمنى ان يثير نشر مثل هذا الخبر اهتمام المسؤولين في وزارة الصناعة ليطالبوا الدولة باتخاذ قرار يلزم دوائر الدولة باستخدام مادة الكلور العراقية.. ولكن يبدو ان تصريف الاعمال حال دون ذلك فآثرنا الذكرى ان نفعت؟!